

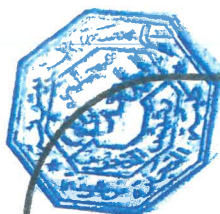


مجلس النواب الليبي  
لجنة التخطيط والمالية والموازنة العامة  
بالإشتراك مع جامعة الزيتونة  
متمثلة في كلية التجارة وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية  
ورشة عمل بعنوان:  
دور السياسات الاقتصادية في تحقيق استقرار الاقتصاد الليبي  
قاعة ريكسوس الاربعاء 2020-12-30

# مجلة المعرفة

مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية التجارة بجامعة الزيتونة، تزهونة، ليبيا

عدد خاص ديسمبر 2020 م



مجلة المعرفة

مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية التجارة

جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

ALMARIFA JOURNAL  
A SEMI-ANNUAL REFEREED  
SCIENTIFIC JOURNAL, ISSUED BY  
FACULTY OF COMMERCE, AZZAYTUNA  
UNIVERSITY, TARHUNA, LIBYA

عدد خاص / ديسمبر 2020م

Special issue-disambir 2020

1442هـ



## مجلس النواب الليبي

لجنة التخطيط والمالية والموازنة العامة

بالإشتراك مع جامعة الزيتونة

متمثلة في

كلية التجارة ترهونة وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية سوق الأحد

ورشة عمل بعنوان

(دور السياسات الاقتصادية في تحقيق إستقرار الاقتصاد الليبي)

قاعات ريكسوس يوم الأربعاء 2020/12/30 م

## التعريف بورشة عمل

"دور السياسات الاقتصادية في تحقيق إستقرار الاقتصاد الليبي"

### تقديم

تسعى دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء وبإختلاف أنظمتها إلى تحقيق الإستقرار الاقتصادي كهدف رئيس لسياسات التنمية، وهو ما يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل السياسات الاقتصادية حيث تؤثر كل أداة وتتأثر بالأدوات الأخرى على نحو متناغم ومتوازن من أجل تحقيق الغاية التي يسعى إليها المجتمع دائما وهي الإستقرار الاقتصادي والذي يهدف إلى الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتحقيق درجة مناسبة من الإستقرار في المستوى العام للأسعار إضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ويشير الواقع الحالي للاقتصاد الليبي إلى وجود أزمات وإختلالات اقتصادية حادة لعل من أهم أسبابها ضعف أداء السياسات الاقتصادية وعدم فعالية أدواتها المختلفة وذلك لضعف الأداء الحكومي وافتقار الاقتصاد الوطني إلى رؤية استراتيجية واضحة وعدم تناغم وتكامل السياسات الاقتصادية في ظل انعدام وجود أهداف واضحة ومشاركة فيما بينها، وفي هذا الإطار فإنه من الأهمية بمكان مناقشة وتقييم واقع وفعالية السياسات الاقتصادية في ليبيا ومحاولة طرح آليات وسياسات اقتصادية علمية واضحة الأهداف والمعالم تتصف بالفاعلية والقابلية للتطبيق وبما يحقق الإستقرار الاقتصادي.

## رؤية ورسالة وأهداف الورشة

### الرؤية

تحديد السياسات الاقتصادية السليمة الرشيدة هو الطريق للوصول إلى إستقرار اقتصادي مستدام.

### الرسالة

البحث عن أفضل أدوات السياسات الاقتصادية التي تساهم في بناء قواعد اقتصادية سليمة تكون نقطة انطلاق نحو الوصول إلى اقتصاد مستقر.

### أهداف الورشة

- 1- خلق إطار للتشاور والبحث بين الباحثين والمختصين في مجال السياسات الاقتصادية.
- 2- تقييم كفاءة وفاعلية أدوات السياسات الاقتصادية في ليبيا.
- 3- مناقشة دور السياسات الاقتصادية في تهيئة المناخ المناسب وتفعيل دور القطاع الخاص.
- 4- استعراض تجارب الدول الأخرى في مجال السياسات الاقتصادية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- 5- اقتراح آليات وسياسات اقتصادية ذات فعالية في تحقيق إستقرار الاقتصاد الوطني.

### لجنة تحرير مجلة المعرفة

#### الإشراف العام

د. عبدالعزيز علي محمد الصالحي

#### رئيس التحرير

د. يوسف فرج الأصفر

#### مدير التحرير

د. ناصر فرج المهباط

#### تنفيذ وتصميم وإخراج

د. عبدالسلام مسعود رحومه

#### اللجنة العلمية

- |                           |                             |
|---------------------------|-----------------------------|
| أ.د. عامر الفيتوري المقرئ | د. عبدالفتاح ابوبكر المالطي |
| د. عبدالعزيز علي الصالحي  | د. الصادق امحمد الزغداني    |
| د. زينب عبدالسلام سالم    | د. عائشة سالم الحاجي        |
| د. عبدالسلام مسعود رحومة  | د. حاتم عبدالرزاق النعاس    |
| د. امال البوعيشي السنوسي  |                             |

#### المدير المالي

أ. رفيق معمر البشير

## قواعد النشر وشروطه بمجلة المعرفة

## أولاً: الشروط الفنية

يجب توافر الشروط الفنية التالية عند تسليم البحث :

- 1- أن يكون نوع الخط في المتن كما يلي:  
 للبحوث العربية باستخدام خط (AL -Mohanad Bold) بحجم (12) لمتن البحث وللعنوان الرئيسي للبحث بحجم (16) بولد، والعناوين الفرعية بمتن البحث بحجم (14) بولد، وبهوامش حجم الواحد منها (3.50 سم يمين الصفحة) و (3.00 سم يسار الصفحة)، (2.5 سم أعلى وأسفل الصفحة)، وترك مسافة 1.15 بين السطور، وأن يكون نوع الخط في الجداول للبحوث العربية (AL -Mohanad Bold) بحجم (10) .  
 للبحوث الإنجليزية باستخدام خط (Time New Romans) بحجم (12) لمتن البحث وللعنوان الرئيسي للبحث بحجم (14) بولد، والعناوين الفرعية بحجم (12) بولد، وبهوامش حجم الواحد منها (3.50 سم يسار الصفحة) و (3.00 سم يمين الصفحة)، (2.5 سم أعلى وأسفل الصفحة). وترك مسافة 1.15 بين السطور ، وأن يكون نوع الخط في الجداول للبحوث الإنجليزية (Time New Romans) بحجم (8).  
 تستخدم الأرقام العربية 1، 2، 3 ..... في جميع ثنايا البحث، وأن يكون ترقيم صفحات البحث في أقصى اليسار بأسفل الصفحة.
- 2- لا تزيد كلمات ملخص البحث عن (200) كلمة ، ويشترط في البحث المقدم بلغة أجنبية أن يدرج فيه ملخص باللغة العربية.
- 3- أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن 30 صفحة (8000 كلمة) بما في ذلك الملخصين العربي والإنجليزي، والكلمات المفتاحية، والأشكال والمراجع والملاحق (نموذج ملخص البحث باللغة العربية واللغة الإنجليزية).
- 4- أن يكتب عنوان البحث ، واسم الباحث/ الباحثين ، والجامعة/ المؤسسة التي ينتمي إليها وعنوان المراسلة، على صفحة مستقلة قبل صفحات البحث. ثم تتبع بصفحات البحث، بدءاً بالصفحة الأولى حيث يكتب عنوان البحث فقط متبوعاً بكامل البحث .

## 5- أن يتكون البحث من العناصر التالية:

ملخص الدراسة، المقدمة، المشكلة، الأهمية، الأهداف، الفرضيات، الحدود، ثم مصطلحات الدراسة، الإطار النظري والدراسات السابقة (يتم دمجها معاً) ، تأتي بعد ذلك الطريقة وإجراءات الدراسة: وتتضمن (منهج الدراسة، العينة، أدوات الدراسة، الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة "الصدق والثبات" وإجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية).

بعد ذلك تأتي نتائج الدراسة ومناقشتها ويشتمل هذا القسم على نتائج التحليل والجداول والأشكال والتعليق عليها، ثم التوصيات المنبثقة عنها.

وأخيراً... توضع قائمة المراجع "مرتبة أبجدياً على أن يعتمد أسلوب التوثيق في المتن أو المراجع على اسم العائلة سواء كان المرجع عربي أم أجنبي، والملاحق إن وجدت، باستخدام خط (AL-Mohanad Bold) بحجم (12) للمراجع العربية، والمراجع الأجنبية باستخدام خط (Time New Romans) بحجم (11).

6- تدرج الجداول في النص وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب عناوينها بالأعلى باستخدام خط (AL-Mohanad) بحجم (12) ، وفيما يخص الملاحظات التوضيحية والأشكال فتكتب بالأسفل باستخدام خط (AL-Mohanad) حجم (12) ، والإنجليزية باستخدام خط (Time New Romans) حجم (10).

7- تذكر الهوامش وملاحظات وتوضيحات الباحث في آخر الصفحة عند الضرورة.

8- أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية، الإصدار السادس (APA-6<sup>th</sup> ED - American Psychological Association).

9- هيئة التحرير حق الفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته، أو رفضه للنشر.

10- في حالة قبول البحث للنشر تؤول كل حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشره في أي منفذ نشر آخر ورقياً أو إلكترونياً، دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير.

11- في حالة نشر البحث، يعطي الباحث عدد (2) اثنين نسخة ورقية من المجلة.

12- الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء الباحثين ولا تعبر عن رأي المجلة، كما أن ترتيب البحوث في المجلة لا يخضع لأهمية البحث ولا مكانة الباحث.

13- يتم تقديم البحوث إلكترونياً أو ورقياً مطبوعة على برنامج (Word) ومرفقة بنسخة مخزنة على قرص مدمج (CD) من خلال البريد الإلكتروني [a.rahuma@azu.edu.ly](mailto:a.rahuma@azu.edu.ly).

كما يمكن تسليم النسخة الورقية إلى أسرة التحرير بالمجلة.



**ثانياً : شروط إدارية للنشر**

- 1- يقدم الباحث تعهداً موقفاً منه ومن جميع الباحثين المشاركين (إن وجدوا) يفيد بأن البحث لم يسبق نشره، وأنه غير مقدم للنشر في جهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشره في المجلة، أو أنّ البحث ليس جزءاً من كتاب منشور (نموذج بيانات الباحث والتعهد بنشر بحث).
- 2- لا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر، بعد إقرار نشره في مجلة المعرفة بكلية التجارة، إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير.
- 3- موافقة الباحث على نقل حقوق النشر كافة إلى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشر البحث فإن عليها أن تحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.

## مجلة المعرفة

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية التجارة - جامعة الزيتونة

عدد خاص / ديسمبر 2020 م

## المحتويات

ت.ص	اسم المؤلفين	عنوان الدراسة	ت
33-1	د. زينب عبدالسلام سالم د. عبدالمنعم عمار بالكور د. عائشة سالم الحاجي	الأثار المترتبة عن اصلاح منظومة دعم المحروقات في ليبيا	1
69-34	د. يوسف يخلف مسعود د. سامي عمر ساسي	التنبؤ بقيمة العملة والنمو الاقتصادي أدلة من ليبيا لتداعيات الاصلاح الاقتصادي للفترة 2030-2021	2
98-70	د. مجدي الورشفتاني أ. أيوب الفارسي	الإتفاق العام وأثره على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي دراسة قياسية للفترة من 1970 - 2014	3
122-99	د. يوسف فرج الأصغر د. عبدالفتاح ابوبكر سالم	أدوات السياسة النقدية التي ينبغي استخدامها للحد من التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2010-2020)	4
141-123	د. مخلوف مفتاح محمد	العلاقة بين الأسعار والسياستين المالية والنقدية بليبيا (دراسة تحليلية للفترة 1980 - 2019)	5
160-142	د. عامر شبل زيا	تأثيرات انضباط السياسة المالية في الاستقرار الاقتصادي الليبي خلال المدة (2012-2019)	6
195-161	د. محمد علي الحرير	تحليل تأثير التقلبات في مستويات السيولة على التضخم في ليبيا	7
230-196	د. الهادي رحومه خليفة د. حسن الهادي أحمد	مناطق التجارة الحرة كآلية لتحرير التجارة الخارجية دراسة عن المنطقة الحرة مصراة في ليبيا	8
254-231	أ. أحلام عثمان التواتي د. يوسف يخلف مسعود	أثر سياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	9
289-255	د. عادل الكاسح إنبية	أثر استقلالية مصرف ليبيا المركزي على أداء السياسة النقدية	10
303-290	د. خالد ابوزيد د. أسامة بن حامد أ. الطاهر بن حامد أ. نجمي الديلاوي	سياسات سعر الصرف وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000-2019)	11

سياسات سعر الصرف وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا  
خلال الفترة (2000-2019)

<sup>2</sup> د. أسامة محمد بن حامد  
<sup>4</sup> أ. نجمي إبراهيم الديلاوي

<sup>1</sup> د. خالد بشير ابوزيد  
<sup>3</sup> أ. الطاهر محمد بن حامد

ملخص الدراسة:

حظيت سياسة سعر الصرف باهتمام خاص لدى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وخاصة في السنوات الأخيرة التي شهدت انفتاح اقتصادي هائل على الساحة الدولية، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية عالمية. حيث يلعب سعر الصرف دوراً بارزاً في التأثير على قدرة الاقتصاد التنافسية للبلد مما يكفل سلامة ووضعية ميزان المدفوعات، وتكمن أهمية سعر الصرف في تأثيره على كافة المتغيرات في الاقتصاد القومي، وليبيا باعتبارها بلد نامياً، عانى اقتصادها من أزمات حادة أدت إلى حدوث إختلالات كبيرة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية، نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال فترة الثمانينات، بالإضافة للحصار الذي تعرضت له البلاد في فترة التسعينات.

لقد كان لتلك التطورات أثر مباشر على الاقتصاد الليبي دفع السلطات النقدية إلى إعادة النظر في السياسات المالية والنقدية ومنها سعر الصرف مستهدفة تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، وإعادة التوازن الكلي إلى وضعه الطبيعي والقضاء على السوق السوداء. الأمر الذي جعل السلطات النقدية تتخذ إصلاحات جذرية على الصعيدين الداخلي

<sup>1</sup> كلية العلوم الشرعية - جامعة طرابلس

<sup>2</sup> كلية الزراعة - جامعة طرابلس

<sup>3</sup> كلية العلوم الشرعية - جامعة طرابلس

<sup>4</sup> كلية الزراعة - جامعة الزيتونة

والخارجي. لذلك تركز هذه الدراسة على دور سياسة سعر الصرف في تصحيح الاختلال الاقتصادي لميزان المدفوعات الليبي حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على تأثير سعر الصرف في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الليبي في ظل المراحل المختلفة التي مر بها الاقتصاد الليبي.

#### مقدمة:

في ظل العولمة وانفتاح التجارة وحركة رؤوس الأموال لا بد من تقوية وتهيئة الاقتصاد حتى تتمكن الدولة من مواكبة حركة العولمة الاقتصادية والتي سوف تصب فوائدها لصالح التكتلات الاقتصادية القوية، إذاً تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات التي تتبناها الدولة لعلاج المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد حيث يلعب سعر الصرف دوراً بارزاً في القدرة التنافسية للصادرات وبالتالي في وضع ميزان المدفوعات. وأمام هذه التغيرات السريعة برز موضوع سعر الصرف كأحد أهم المواضيع التي تواجه الدول في رسم معالم تبادلاتها التجارية، حيث أصبح التعامل في سوق العملات الأجنبية أكثر التعاملات خطورة. لهذا تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات المرتبطة بالإصلاح وتنمية الاقتصاد الكلي للدولة، بل وربما أكثرها تأثيراً على أرض الواقع، فسعر الصرف يعتبر من أهم الوسائل التي تستخدم لزيادة معدل النمو، فبواسطته يمكن تحديد المعدل العام للأسعار داخلياً ومقدار كمية الصادرات وكمية الواردات، وكذلك تقليل العجز وتحقيق فائض في الميزان التجاري بميزان المدفوعات، والأهم من ذلك يلعب سعر الصرف دور رئيسي في القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية للدولة في منظومة التجارة العالمية، وله تأثير كبير على مستوى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وأيضاً على القوة الشرائية للعملة المحلية. غير أن نجاح هذه السياسات يرتبط نسبياً بهيكل التبادل التجاري للدول وخاصة النامية منها. وليبيا باعتبارها بلد نامياً، شهدت تقلبات واسعة لها في أسعار صرف عملتها المحلية وبالتالي تراجع الاحتياطي من الصرف الأجنبي. كما أن اختيار سعر صرف مناسب مع درجة من الاستقرار يعتبر ذو أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات الخارجية مما يؤدي إلى الزيادة في النقد الأجنبي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.

### مشكلة الدراسة:

بناء على ما سبق ذكره ، ستحاول الدراسة الإجابة على السؤال التالي:  
ما تأثير سياسات سعر الصرف على الناتج المحلي كأحد المؤشرات الاقتصادية للاستقرار  
الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000- 2018).

### أهمية الدراسة:

تستمد أهمية هذه الدراسة من الاهتمام المتزايد للباحثين وعلماء الاقتصاد لدراسة موضوع  
سعر الصرف لكونه متغير هام ورئيسي في السياسات الاقتصادية والمالية ، حيث يعتبر الناتج  
المحلي من أهم المؤشرات الاقتصادية لتقييم وضع الدولة الاقتصادي.

### الهدف من هذه الدراسة :

والهدف الرئيسي من هذه الدراسة ما يلي:

- 1- فهم وتحليل العلاقة الموجودة بين سياسة سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي.
- 2- ما مدى فعالية سعر الصرف كأداة لتأثير على الناتج المحلي خاصة في الدول النامية.
- 3- تقييم سياسة سعر صرف في ظل المراحل التي مر بها الاقتصاد الليبي.

### حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: سعر الصرف ، ميزان المدفوعات الليبي.
- الحدود الزمنية: الفترة من (2000-2018)

### فرضيات الدراسة:

للإجابة على مشكلة الدراسة، سننطلق من الفرضيات التالية

- 1- سياسة سعر الصرف لا تؤثر على الناتج المحلي.
- 2- سياسة سعر الصرف تؤثر على الناتج المحلي.

### منهج الدراسة:

المنهج المستخدم في هذه الدراسة يعتمد على أسلوبين: الأسلوب الأول يتمثل في المنهج الوصفي،  
بينما الأسلوب الثاني يتمثل في المنهج التحليلي الكمي (القياسي) في تحديد العلاقة بين سعر

الصرف والناتج المحلي، من خلال دراسة العوامل والمتغيرات التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي بصورة علمية ويتم ذلك من خلال بناء وتقدير ثوابت نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) بالحاسب الآلي. وذلك من خلال تقدير معاملات النموذج التالي:

$$Y = a + bX_1 + u$$

مصدر وأساليب جمع البيانات :

البيانات المستخدمة في هذه الدراسة خلال الفترة تم الحصول عليها من مصادر مختلفة. حيث تم الاعتماد على الكتب بالدرجة الأولى وبعض الدوريات والمجلات المتخصصة. أما فيما يتعلق بالجانب العملي تم الحصول على البيانات من خلال التقارير السنوية والنشرات الاقتصادية التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي.

### أولاً: ماهية سياسة سعر الصرف (المفاهيم والأبعاد) :

إن آلية سعر الصرف تعتبر عنصر أساسي في الفكر المالي الحديث نظراً لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات وخاصة للبلاد النامية، والتي تتميز بوجود عجز هيكلية في ميزان مدفوعاتها.

#### 1- مفهوم سعر الصرف:

الصرف الأجنبي هو عبارة عن (بيع وشراء العملات الوطنية لبلد ما مقابل العملات الوطنية لبلد آخر) (حميدي، 2002، ص45)، ويمكن تعريفه بأنه (عملية يمكن من خلالها تحويل النقود المحلية إلى أجنبية) (شمعون، 1993، ص133)، ويعرف أيضاً بأنه (عبارة عن مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية، ويطلق اسم سعر الصرف على النسبة التي تتم على أساسها مبادلة النقد الوطني بالنقد الأجنبي) (عبدالله و ابراهيم، 1998، ص121).

#### 2- أنواع سعر الصرف:

أ- سعر الصرف الاسمي: يعتبر سعر الصرف الاسمي من أبسط مفاهيم سعر الصرف من حيث التعريف، فهو يعبر عن قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة الوطنية أو سعر العملة الوطنية مقومة بوحدات من العملة الأجنبية، ويعرف سعر

سياسات سعر الصرف وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا ..... (290-303)

الصرف الاسمي الثنائي على أنه (سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية) (عباس ، 2003، ص5).

ب- سعر الصرف الحقيقي:

سعر الصرف الحقيقي هو المعدل الذي يمكن للشخص التجارة في السلع والخدمات من بلد واحد إلى آخر (Mankiw, 2003 , p.669).

ج- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

سعر الصرف الفعلي الحقيقي يأخذ في الاعتبار، المستوى العام للأسعار المحلية، مقارنة بالأسعار الأجنبية، فهو مؤشر يبين قوة الدولة التنافسية مع الخارج، ويخضع هذا المعدل لإزالة أثر التغيرات للأسعار النسبية.

ويعرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي، على أنه سعر الصرف الفعلي الاسمي، مضروباً في معدل الأسعار النسبية الأجنبية إلى الأسعار المحلية.

3- أنظمة سعر الصرف: (ماكدونالد ، 2007 ، ص618)

إن القول بأن دولة ما ينبغي عليها تثبيت سعر صرف عملتها، أو تطبيق نظام التعويم المدار، هو أمر يرتبط بما إذا كان يجب على الدولة أن تنظم لاتحاد نقدي معين. ومن المرجح وجود خمسة عوامل في هذا الصدد: حجم الدولة، درجة انفتاح الدولة على العالم الخارجي، درجة اندماجها المالي الدولي، معدل التضخم لديها بالنسبة لمتوسط معدل التضخم العالمي، والنمط التجاري الذي تنتهجه.

حيث يمكن تقسيم أنظمة الصرف إلى الأنواع التالية:

1- نظام سعر الصرف الثابت :-

الذي يعرف باسم قاعدة الذهب حيث تربط الدولة قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب، أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض. ولذلك فإنه في ظل قاعدة الذهب الأصل ألا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابت بصورة عامة تقريباً.

في عام 1944، حينما كانت الحرب العالمية الثانية تنتهي، اجتمع ممثلون من الدول الرأسمالية في العالم في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير، لإنشاء نظام دفع دولي جديد ليحل محل معيار الذهب، التي انهارت خلال 1930. تم التوقيع على قانون اتفاقية بريتون وودز في 31 يوليو عام 1945، من قبل الرئيس هاري ترومان. وأنشأ مؤسسة دائمة جديدة، وصندوق النقد الدولي (IMF). لإدارة الاتفاق وإقراض البلدان الأعضاء التي تعاني من توازن كبير في ميزان المدفوعات. الترتيبات المقدمة على هذا النحو تسمى الآن نظام صندوق النقد الدولي القديم أو نظام بريتون وودز (Miller, 2006 , pp. 815,816).

ما يحدد مقدار التدخل أن البنك المركزي لديه سياسات للقيام بنظام سعر الصرف الثابت؟ لدينا بالفعل الإجابة على هذا السؤال. ميزان المدفوعات يقيس كمية التدخل للنقد الأجنبي اللازم من البنوك المركزية. على سبيل المثال، إذا كانت الولايات المتحدة كانت تعاني من عجز في ميزان المدفوعات وجها لوجه ألمانيا، بحيث يتجاوز الطلب على علامات مقابل دولار المعروض من علامات مقابل دولار من الألماني، فإن الألمان سوف يشرون دولار زائد، ويدفعون لهم مع علامات.

وبالتالي أسعار الصرف الثابتة تعمل مثل أي نظام دعم الأسعار الأخرى، مثل تلك الموجودة في الأسواق الزراعية. نظرا لطلب والعرض في السوق، ويتدخل السعر لتعويض الطلب الزائد أو استخدام فائض في المعروض. من أجل أن تكون قادرة على ضمان أن (سعر الصرف) يبقى ثابت، فمن الضروري إجراء جرد من العملات الأجنبية، التي يمكن أن تقدمها في مقابل العملة المحلية (Dornbusch et al , 1994, p. 153).

ومن أهم فوائد تطبيق سعر الصرف الثابت هو توفير بيئة مستقرة ومناسبة للمستثمرين ولحركة التجار والنمو الاقتصادي إذا كانت الأسس الاقتصادية سليمة، بالإضافة إلى المساعدة في خفض معدلات التضخم.

#### ثانياً: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

تشمل أهداف السياسة الاقتصادية كل من الاستخدام الكامل للموارد، النمو والاستقرار الاقتصادي. والاستقرار الاقتصادي يشمل في نفسه أهداف متنوعة كالتشغيل الكامل



سياسات سعر الصرف وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا ..... (290-303)

للعاملة التوازن في ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار. لذلك فإن استقرار الأسعار بما فيها سعر الصرف يعتبر من أهداف السياسة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (محمد، 2000، ص113).

وبذلك يمكن القول بأن سياسة سعر الصرف من السياسات الهامة التي لها انعكاساتها وآثارها على كل من الإنتاج - توزيع الدخل - الاستثمار والادخار- القطاع التجاري والمصرفي وعلى تدفق الموارد الخارجية وسداد الديون وتقييم الأصول وودائع النقد الأجنبي والتسهيلات الائتمانية خاصة لقطاع الصادر والوارد.

1- علاقة سعر الصرف بمؤشرات الاقتصاد الكلي:

1.1 سعر الصرف والميزان الخارجي:

الميزان الخارجي أو ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة سنة (عوض الله، 1999، ص 84:94). ومفردات ميزان المدفوعات تتمثل في الآتي : الصادرات المنظورة والواردات المنظورة يكونان ميزان التجاري. والصادرات غير المنظورة والواردات غير المنظورة يكونان معاً ميزان الخدمات والميزان التجاري وميزان الخدمات وعلى حسب الظروف التي تمر بها الدولة أن يأخذ شكل عجز أو فائض بمعنى أن يكون هنالك اختلال في الميزان وقد ينشأ هذا الاختلال لعدد من الأسباب منها:

1- سعر الصرف الأجنبي والذي يربط بين مستويات الأثمان القومية فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي ينفق مع الأثمان السائدة في الداخل أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات وعلى العكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل بما يتفق مع مستويات الأثمان السائدة في الداخل في علاقاتها بالأثمان بالخارج أدى هذا إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات.

2- عوامل لا يمكن التنبؤ بها مثل النقص المفاجئ لمُحصول تصديري والناج عن الكوارث الطبيعية والتغيرات في أذواق المستهلكين أو التدهور في أسعار التبادل التجاري.

3- عوامل يمكن التنبؤ بها وتجنبها عن طريق التدخل الحكومي وعن طريق السياسات النقدية والمالية كالتضخم أو الانكماش الذي يصيب دولة ما فيؤثر على مستويات الأسعار والدخول فيها وبالتالي حركة الصادر والوارد. إن حدوث عجز في ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الطلب على الصرف الأجنبي ينعكس مبدئياً على سعر الصرف للعملة الوطنية فيميل للانخفاض يقابله ارتفاع في أسعار العملات الأجنبية مقيمة بالعملات المحلية ضمن الحدود الكفيلة لإعادة التوازن للميزان وفقاً لقوانين العرض والطلب وعلى العكس من ذلك في حالة حدوث فائض في الميزان فإن سعر العملة الوطنية يميل للارتفاع محدثاً انخفاض في أسعار العملات الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية ضمن الحدود الكفيلة بإعادة التوازن له. إذاً يعتبر سعر الصرف مؤشر لوضع الميزان الخارجي لأي دولة فإذا كان هنالك خلل في هذه الموازنة وذلك بأن تكون إيرادات الدولة أقل من مصروفاتها بمعنى أن يكون هنالك عجز في ميزان المدفوعات الخارجي انعكس ذلك سلباً على سعر الصرف إذا فسر الصرف في حقيقته يعكس الوضع في الميزان الخارجي ويؤثر وضع الميزان على سعر الصرف.

5- لذلك يمكن القول بأن سعر الصرف الذي يتحدد وفقاً لعوامل العرض والطلب يرتبط بالقوى التي تؤثر على ميزان المدفوعات ويمكن علاج الاختلال في الميزان في ظل سياسات سعر الصرف السائدة.

## 2.1 سعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي:

إن الناتج المحلي الإجمالي يمكن تمثيله في العلاقة التالية:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{انفاق حكومي} + (\text{الصادرات} - \text{الواردات})$$

يتأثر تأثير غير مباشر بسعر الصرف عن طريق الصادرات والواردات فسعر الصرف يؤثر تأثير مباشر على تكلفة الإنتاج خاصة بالنسبة للدول التي تستورد عوامل الإنتاج من

مجلة المعرفة (ورشة عمل دور السياسات الاقتصادية في تحقيق استقرار الاقتصاد الليبي)

سياسات سعر الصرف وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا ..... (290-303)

الخارج فالزيادة في سعر الصرف يعني تخفيض قيمة العملة المحلية للدولة ما يزيد من تكاليف الاستيراد وبالتالي يؤثر ذلك على الإنتاج ككل أما إذا كان تأثير الصادرات أكبر من الواردات ينعكس ذلك على الميزان التجاري وبالتالي يكون إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي.

### 3.1 سعر الصرف والتضخم:

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويقاس بمعدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وهو ظاهرة اقتصادية ناتجة عن زيادة الطلب الفعال في الاقتصاد وارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة عرض النقود. ومن آثار التضخم القضاء على المدخرات بتآكل القيم الحقيقية للعملة وعدم توزيع الدخل بصورة عادلة (حسن، 1996) إذا فالتضخم يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة أو انخفاض سعر الصرف وهذا الانخفاض في سعر الصرف يؤدي مرة أخرى إلى رفع معدل التضخم ومن هنا تأتي العلاقة الوثيقة بين التضخم وسعر الصرف.

رابعاً: صياغة وتقدير النموذج الإحصائي لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

يعد الاقتصاد القياسي أحد فروع العلوم الاقتصادية المستخدمة للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية، فلقد ساعد التطور في النظرية الإحصائية والاقتصادية وثورة المعلومات على حدوث تطور كبير في مجال الاقتصاد القياسي خلال فترة زمنية قصيرة.

علم الاقتصاد القياسي يعرف بأنه العلم الذي يدرس العلاقات الاقتصادية بأسلوب كمي مستخدماً النظرية الاقتصادية والأسلوب الإحصائي والحقائق المعبر عنها بإحصاءات منقحة ويعد علم الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد والتي تستخدم الأدوات الإحصائية والرياضية للحصول على قيم رقمية لمعاملات المتغيرات التي تعبر عن العلاقات الاقتصادية (القرشي، 2004، ص 13، 14).

كما يعرف البعض الاقتصاد القياسي بأنه القياس في الاقتصاد، أو القياس الاقتصادي وبصورة أكثر تفصيلاً يعرف بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية؛ أو تفسير

سياسات سعر الصرف وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا ..... (303-290)

بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية (عطية ، 2009-2008 ، ص 13 ، 14).

### 1- تعريف النموذج القياسي:

يعرف على أنه مجموعة من العلاقات توضحها النظرية الاقتصادية وتربط بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية ، والتي يعبر عنها في صورة معادلات تشرح العلاقة بين هذه المتغيرات (عطوة ، 2002 ، ص 3 ، 4) . ويعرف كذلك على أنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ في شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات الرياضية ، والمعادلة (الدالة) عبارة عن علاقة بين متغير تابع ومتغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع هو المتغير الذي يتأثر بتغير المتغير المستقل.

### 2- بناء وتقدير النموذج القياسي:

تمت صياغة نموذج الانحدار البسيط والذي يكون فيه الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع، وسعر الصرف (Exchange rate) كمتغير مستقل وكان النموذج كالتالي:-

$$GDP = a + b EX + u$$

حيث أن :

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويرمز اليه بالرمز GDP
  - سعر الصرف ويرمز اليه بالرمز EX
  - الخطأ العشوائي وتمت الإشارة إليه بالرمز u .
  - معاملات معادلة الانحدار وتمت الإشارة إليهم بالرموز a, b .
- وتم تقدير ثوابت نموذج الانحدار البسيط باستخدام برنامج التحليل القياسي (Gretl) بالحواسيب الآلي. وعند تقدير النموذج قياسياً استخدمت سلسلة زمنية من 25 سنة (1995-2019) .

### 3- اختبار النموذج :

بعد تقدير نموذج الانحدار يمكن دراسة نوع ومعنوية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل ، وذلك من خلال استخدام عدد من الاختبارات الإحصائية والقياسية للتحقق من ملائمة النموذج لبيانات الدراسة.

$$\begin{aligned} \text{GDP} &= 25965 + 6315.33 \text{ EX} \\ &\quad (0.978) \quad (3.545) \\ R^2 &= 0.40 \quad , R2 = 0.72 \quad , \quad , DW = 0.70 \end{aligned}$$

من خلال نتيجة معادلة الانحدار السابقة يتضح الآتي:-

من المعادلة نلاحظ أن إشارة معامل سعر الصرف (X1) موجبة مما يشير لوجود علاقة طردية بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي وأن زيادة سعر الصرف بوحدة نقدية واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (6315.33) وحدة نقدية، بينما قيمة معامل التحديد (R2) تساوي (40 %) مما يشير إلى أن المتغير المستقل والمتمثل في سعر الصرف الإجمالي يساهم في تفسير 40% من التغيرات على المتغير التابع ألا وهو الناتج المحلي الاجمالي، أما النسبة الباقية وهي 60% فيمكن تفسيرها بواسطة متغيرات أخرى غير موجودة في المعادلة تضمنها المتغير العشوائي U.

كما تم احتساب قيمة A والتي تعتبر معنوية عند مستوى معنوية 5%.

أسفر اختبار دارين واتسون (DW) عن وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتتالية للمتغير العشوائي، حيث أن قيمة DW المحسوبة تساوي 0.70 تقع داخل نطاق  $1.25 = dl$ ، أي أنها داخل منطقة الرفض لأن قيمة DW أكبر من الصفر وأقل من قيمة درين واتسون الجدولية، وبالتالي يوجد ارتباط ذاتي في الاتجاه الموجب ، وهذا يعني نرفض فرضية العدم.

خامساً: النتائج والتوصيات :

بما أن هدف هذه الدراسة هو معرفة تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في ليبيا، فقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة النتائج والتوصيات وذلك بعد أن قام الباحث بإجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من صحة فرضيات الدراسة ومن أهم هذه النتائج والتوصيات ما يلي:

#### أولاً: النتائج:

- 1- وجود علاقة طردية بين سعر الصرف (EX) كمتغير مستقل الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغير تابع حيث أن زيادة سعر الصرف بوحدة نقدية واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 6315.33 وحدة نقدية، بمعنى أن سعر الصرف يؤثر في ميزان المدفوعات وبذلك نقبل فرض البديل ونرفض فرض العدم.
- 2- اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع النفط كمصدر وحيد للدخل والصرف الأجنبي، إذ تشكل الصادرات النفطية أكثر من 95% من إجمالي الصادرات الليبية. فتمو هذا القطاع كان له آثار سلبية على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- 3- إن تغير سعر الصرف بصورة عامة له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني ما لم ترتبط سياسة تغير سعر الصرف بجملة من السياسات المالية والنقدية التي من المفترض تغييرها بتغير هذه السياسة.
- 4- إن نمو الناتج المحلي الإجمالي يتوقف على صادرات ليبيا من النفط الخام، أي أن نمو الاقتصاد الليبي يتوقف على أساس نمو الصادرات النفطية.

#### ثانياً: التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم عدد من التوصيات التي ربما تساعد على الحد من الآثار السلبية للتقلبات العالمية في أسعار الصرف على التوازنات الاقتصادية بصورة عامة، والناتج المحلي بصورة خاصة، ويمكن أن نوصي بالآتي:

سياسات سعر الصرف وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا ..... (290-303)

- 1- تنوع مصادر الدخل القومي من خلال دعم قطاع الصادرات غير النفطية.
- 2- زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ، والحد من هيمنة الدولة في النشاط الاقتصادي.
- 3- تجنب التخفيضات الحادة عند تخفيض سعر الصرف، وان يكون التخفيض تدريجي وعلى مراحل.
- 4- الاستفادة من الموقع المتميز للبلاد كمنطقة عبور للسلع والخدمات وإعادة التصدير.
- 5- ضرورة إعطاء مصرف ليبيا المركزي نوعاً من الاستقلالية عن الدولة ، حتى يتمكن من أداء دوره بفاعلية أكبر .
- 6- رفع العوائق أمام استخدام الأيدي العاملة المحلية وتدريبها فنياً لتحل محل العمالة الأجنبية.
- 7- تحسين كفاءة النظام المصرفي من خلال مراقبة تطبيق المعايير الدولية في المصارف العاملة داخل الدولة.

#### المراجع العربية:

- 1- رضوان حميدي، الاقتصاد الدولي، دار البيان للطباعة، القاهرة.
- 2- شمعون شمعون، البورصة، دار الأطلس للنشر، الجزائر، 1993.
- 3- د. محمد عيسى عبدالله، د. موسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 1998، ص121
- 4- بلقاسم عباس، سياسات أسعار الصرف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص5.
- 5- سريول هالوود، رونالد ماكدونالد، تعريب، د. محمود حسن مني، د. ونيس فرج عبد العال، النقود والتمويل الدولي، الرياض، دار المريخ للنشر، 2007، ص618.
- 6- عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2008-2009، ص3، 4.
- 7- عثمان يعقوب محمد ، النقود والبنوك السياسة النقدية ، 2000، ص113.

سياسات سعر الصرف وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا ..... (290-303)

- 8- زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية، 1999، ص 84- 99.
- 9- محمد زكي المسير ، موجز العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1983، ص 93- 94.
- 10- صابر محمد حسن، ندوة سعر الصرف، مجلة المصري، العدد الثامن سبتمبر 1996.

#### المراجع الأجنبية :

- 1- N.Gregory Mankiw, Principles Of Economics, USA, 2001
- 2- Roger Leroy Miller, economics today, U.S.A, 2006
- 3- Rudiger Dornbusch, Stanley Fischer, macroeconomics, sixth edition, 1994, USA